الجمهورية التونسية

وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

كلمة السيد نعمان الفهري، وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي

في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2016

2- 6 ماي 2016 - مقر الإتحاد الدولي للإتصالات - سويسرا- جنيف.

السيد الأمين العام للإتحاد الدولي للإتصالات،

أيها السيدات والسادة الإطارات المسؤولة بالإتحاد الدولي للإتصالات،

أيها السيدات والسادة الإطارات المسؤولة بوكالات الأمم المتحدة ،

أيها السيدات والسادة ممثلي الدول الشقيقة والصديقة،

أيها السيدات والسادة،

اسمحوا لي في مستهل كلمتي بأن أتقدم إليكم نيابة عن السيد نعمان الفهري، وزير تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي بالحكومة التونسية، بأسمى عبارات التحية والتقدير.

كما أرفع إليكم تحيات وتقدير تونس، بلد الوفاق والتعايش السلمي والديمقراطية الواعدة. تونس بلد جائزة نوبل للسلام. تونس التي كانت السباقة في الدعوة إلى عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات سنة 1998 في مينيابوليس.

أيها السيدات والسادة،

إثر مرور أكثر من 10 سنوات من انعقاد القمة في مرحلتيها جينيف 2003 وتونس 2005، تمثل سنة 2016 الموعد الحاسم لتجديد التزام المجتمع الدولي بتحقيق نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبطموح أكبر وذلك امتدادا على العشرية القادمة إلى غاية 2025.

وكما نعلم جميعا فإن تجديد هذا الالتزام قام على استعراض النتائج الكونية التي أنجزت خلال العشرية الفارطة، والتي لا تزال في حاجة إلى مواصلة الدعم الأممي، وبصفة أكثر تشاركية ومعزّزة بين البلدان الأكثر نموا مع سائر الدول الأخرى.

وإذ نسجل بكل ارتياح ما تحقق من انجازات في مجال استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة عبر العالم بما ساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة والنمو المجتمعي، فإنه قد اتضح بما لا يدع للشك أن المعادلة الجديدة أصبحت ترتكز أساسا على مجابهة الفجوة الرقمية والمعرفية التي تتطلب جملة من الاستثمارات الضخمة على مستوى البنية التحتية والمحتوى الرقمي وتطوير الموارد البشرية.

أيها السيدات والسادة،

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أشارككم انطباعات وأفكار موجزة حول التوجهات الكبرى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وجدول أعمال التنمية

المستدامة لعام 2030 وخاصة منها سدّ الفجوة الرقمية وتنمية البنية الأساسية خدمة للاقتصاد الرقمي والحوكمة الرشيدة.

وإذ ندرك جيدا بأن المكتسبات والإنجازات المسجلة ولا سيما التطور في نسبة التغطية وفي النفاذ للأنترنات إضافة إلى انخراط المرأة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ازدهار متواصل، فإنه لا يمكننا التغافل عن أن هذا التطور كان بتفاوت بين البلدان، ويرجع هذا أساسا إلى عاملين اثنين. أولهما أن إدارات البلدان النامية لازالت تتعامل مع هذا الموضوع بعقلية وبأفكار لم ترتقي إلى ما يطمح له شعوبها وخاصة الشباب منها. وثانيها وهذا لا يمكن أيضا إنكاره مساندة البلدان المتقدمة لها والتي وإن تطورت أخيرا إلا أنها لم ترتق إلى ما يمكن سد الفجوة الرقمية التي ما فتئت تتعمق.

وهذا ما يدفعني للإقرار بأن الالتحاق بركب العالم المشبك والمتواصل مع الشبكة الكونية لا يمكن أن ينجز إلا عبر بناء استراتيجيات عملية وطنية وكونية مترابطة فيما بينها لضمان التوازنات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المنشودة.

ويمكن لنا ذكر، بعض هذه المدخلات وفقا لخطوط وتوصيات القمة والتي أصبحت ضرورة وحتمية على المستويين الوطني والإقليمي:

1. العناية ببناء القدرات في المجالات العامة والمتخصصة لجميع مكونات المجتمعات.
2. تعزيز التعلم عن بعد والتعليم الذاتي والبحث والتطوير.
3. الربط بشبكات النطاق العريض مع استخدام وإنتاج الخدمات وهو من عوامل المساعدة على تحقيق تنمية مستدامة.
4. توسيع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتبنيها على المستوى الحكومي مع العمل على توفير خدمات عامة، وخدمات الرعاية الصحية، والأعمال التجارية، والزراعية والعلوم وخلق فرص العمل.

5. العمل على تطوير الإدارة عبر الانخراط في مبادرة الحكومة المفتوحة التي ترمي إلى تكريس مقاربات جديدة للحوكمة تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة المدنية وترشيد التصرف في الموارد العمومية والمسائلة.

وفي هذا السياق، عملت تونس من ناحيتها على مواكبة التحولات المدرجة في التوصيات المتعلقة بإنجاز نتائج القمة في فترة ما بعد 2015، حيث صاغت برنامجها الوطني الإستراتيجي في المجال - تونس الرقمية (2016-2020)، الذي يرتكز على :

1. تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ من الثقة الرقمية الشاملة.
2. ربط كل المدارس بشبكة التدفق العالي خلال سنة 2016 والعمل على المرور إلى المدرسة الرقمية من خلال توفير المحتوى وتكوين المدرسين ودعم العائلات المعوزة للتمتع بهذه الخدمات.
3. ربط كافة العائلات بشبكة الأنترنات في أفق 2020 مقابل 30% حاليا.
4. الشروع في تحديث الإدارة التونسية بحيث تصبح بدون سند ورقي.
5. دعم البنية التحتية الاتصالية قصد تحسين الخدمات المسداة للمواطن والمؤسسة الاقتصادية بالدخول في استغلال الجيل الرابع (4) لشبكة الاتصالات انطلاقا من بداية الشهر الحالي.
6. إرساء مشروع تونس الذكية "لنقل الخدمات خارج بلد المنشأ" مع وضع حوافز مميزة لفائدة المستثمرين في شكل منح انتداب وتطوير الموارد البشرية وتوفير فضاءات وبنى تحتية متطورة.
7. تفعيل آليات التعاون الدولي لإنجاز مشاريع مهيكلة للبحث والتطوير والتجديد، ولاسيما إقرار حوافز ضريبية للنهوض بالتجديد الرقمي.

أيها السيدات والسادة،

رجوعا للقرارين الأمميين حول تنفيذ نتائج القمة لما بعد 2015، وتنفيذ خطة التنمية لسنة 2030، اسمحوا أن أتقدم ببعض الملاحظات في هذا الشأن :

1. فيما يتعلق بالتمديد في ولاية منتدى إدارة الأنترنات بعشرة سنوات، مع إدخال التحسينات على هذا المنتدى كما ورد بتقرير لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، نودّ بامتنان كبير تسجيل رغبة تونس، وفي ظل مناخ سلمي مستتب مفعم بالديمقراطية الناشئة، في احتضان المنتدى في إحدى دوراتها القادمة تعبيرا منا، حكومة وشعبا، على الانخراط في دعم جهود المجموعة الدولية في هذا المجال. علما وأن بلادنا قد انطلقت في الإعداد لاحتضان الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في أكتوبر 2016 واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لدعوتكم جميعا لتشريفنا بحضوركم ودعمكم لتونس.

2. تبدي تونس تفاعلها الإيجابي مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الثالث لتمويل التنمية، حيث تدفع في أفضل الآجال إلى توطيد التعاون المعزّز والتآزر، مما يمهد لتفعيل وتنفيذ عمل هذا الصندوق وبلوغ أهدافه بالصفة المرجوة كما نلاحظ جميعا التحديات القائمة أمام تنفيذ صندوق التضامن الرقمي طبقا لبرنامج عمل تونس وإعلان مبادئ جنيف، فإننا نتفاعل إيجابا.

3. إعطاء المنتديات الإقليمية المزيد من الدفع والمساعدة والإحاطة الدولية والأممية المطلوبتين ولاسيما بالنسبة للمحاور المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وذلك بغاية تعزيز الشراكة الإقليمية والدولية وإثراء وتنشيط القطاعات الأفقية، على غرار المنتدى الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع ICT4ALL الذي ينعقد سنويا كما جرت العادة في تونس نوفمبر 2106، والذي ندعو له جميع الدول الصديقة والشقيقة من أصحاب المصلحة ولاسيما مختلف المنظمات الأممية والدولية والإقليمية.

4. فيما يخص إستراتيجية تشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020، فإننا ندعو إلى أن تقوم هذه الإستراتيجية على معادلة عملية لفائدة الشباب تؤسس إلى بناء أسس جديدة للتعاون الفني تقوم على تثبيت اليد العاملة المحلية وتنمية قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المحلية والإقليمية وكذلك العمل على اعتماد مقاربة تشاركية بين جميع أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية والأممية المعنية قصد ترسيخ الثقة في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة الاقتصاد الرقمي المتنامي والعمل عن بعد كقيمة ثابتة لفائدة التنمية.

ختاما أيها السيدات والسادة،

السيد الأمين العام للإتحاد الدولي للاتصالات،

أيها الحضور الكريم،

تطمح تونس من خلال ما تقدم من مشاريع وبرامج ومقترحات أن تبني لأبنائها تونس جديدة في نسختها 2.0 وأن ترتقي بشعبها إلى مستوى شعوب الدول الرقمية وذلك عبر تشبيب مسؤولي إدارتها وتطوير قوانينها وتوفير كل مستلزمات التنمية والرقي وكذلك عبر مساندة المنتظم الأممي لها ولديمقراطيتها السائرة حتما في الطريق الصحيح.

وفي ختام كلمتي، أجدد لكم شكري وامتناني على حسن المتابعة والإصغاء.